ذريعة الامتحان

اداره خانه سی سلطان بايزيدده ژاندارمه دائره‌سي تحتنده
نومرو (١١)

مطبعهٔ احمد كامل — سلطان بايزيدده صهرنجلى خان تحتنده
نومرو (٩٥)

سنه
١٣٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى وضع الميزان للتأدى الى مقتضى الافكار * وجعل العصمة عن الخطأ فى الكفر غاية الانظار والصلاة والسلام على رسوله الذى بشر بدار الثواب للابرار والاخيار * وانذر بدار العقاب على الفجار والاشرار * وعلى آله واصحابه الذين تفرد وافى حل المشكلات وكشف الاسرار * اما بعد * فيقول البعد النحيف بلطف ربه اللطيف * السيد احمد الصدقى ابن على البروسه وى * لهذا كرم البارى لما كانت رسالة ايساغوجى مختصرة غاية الاختصار وان كانت شروحها كثيرة لكن جميعا من قبيل توجيه العبارة بمالا يرضى به صاحبها بل خروج عن الاعتدال مع انها وضع الامتحان منها مرتين فى وسط الاسنان الستة لطالبين الذين اصاب اسمهم القرعة الشرعية فراجع طلاب الزمان فى تدريسها الى بطريق المهاجة وطلبوا منى ان اشرحها شرحا معتدلا موافقا على مسلك الامتحان * فرقت شرحا موافقا لمسئولهم بل مطابقا لمراهم فى ظل حضرة من عرج معارج العدل والاحسان * وتفرد بارقة والحلم والعرفان مثل البحر العمان * السلطان محمد خان خامس ابن السلطان الغازى عبدالمجيد خان خلدالله خلافته مادار الدوران * ادام الله تعالى مدار دولته ماشعشع العلمان * طول الله تعالى عمر شوكته ماتلمع الفرقدان * من قال آمين اوصله الله تعالى الى غرف

الجنان *ولما يتسر الاتمام سميته بـ(ذريعة الامتحان) * وارجو من الله تعالى ان ينفع به الاخوان من الطلاب الكرام الى يوم الحساب والميزان * قال المص (بسم الله الرحمن الرحيم) بقصد التيمن والتبرك والاقتداء باسلوب الكتاب المجيد اعلم ان قوله (قال الشيخ) باعتبار الطرفين قضية حملية موضوعها الشيخ ومحمولها كلمة قال لان الحملية اذا كانت جملة فعلية يكون فاعلها اونائب فاعلها موضوعا والفعل محمولا فان قلت ان الموضوع هو الجزء الاول من الحملية والمحمول هو الجزء الثانى من الحملية فلا يصدق تعريف الموضوع على الشيخ المذكور فى هذه الحملية لانه جزء ثان من هذه الحملية ولا يصدق تعريف المحمول على كلمة قال لكونها جزأ اولا من هذه الحملية * قلت ان الشيخ المذكور فى هذه الحملية مقدم فى الرتبة وان كان مؤخرا فى الذكر وقوله قال مؤخر فى الرتبة وان كان مقدما فى الذكر فيصدق التعريفان عليهما وهذه الحملية باعتبار الرابطة لاتكون ثلاثية ولا ثنائية عند العصام عصمه الله تعالى لانه قال فى حاشية التصديقات ان كون الحملية ثلاثية هو معتبر اذا كانت الحملية جملة اسمية واذا كانت الحملية فعلية فلا اعتبار الى كونها ثلاثية اوثنائية * وقال السيد الشريف قدس سره اللطيف اذا كانت الحملية جملة فعلية فهى مؤلة بالجملة الاسمية لكون الافعال كلها من قبيل الروابط فحينئذ يكون قولنا قال زيد مؤلا بقولنا زيد قائل فان ذكرت الرابطة عند التأويل مثل ان يقال زيد هو قائل فالحملية ثلاثية وان حذفت الرابطة عند التأويل مثل ان يقال زيد قائل فالحملية ثنائية والرابطة هى اللفظ الدال على النسبة الحكمية فتوجه الى الاعتبارين المذكورين واختر اعزهما وباعتبار النسبة هذه الحملية موجبة لكون الحكم فيهما بالايقاع وباعتبار وجودية الطرفين وعدميتهما موجبة محصلة لانه لم يوجد فيهما اداة السلب * وباعتبار الموضوع هذه الحملية شخصية لان الالف واللام فى الشيخ محمول على العهد الشخصى فحينئذ موضوع هذه الحملية شخص معين فيكون هذه الحملية شخصية والقضية باعتبار الطرفين اما حملية واما شرطية فالحملية ماينحل طرفاها الى مفردين بالفعل اوبالقوة عند عمر الكاتبى اومايكون طرفاها مفردين بالفعل اوبالقوة عند الشيخ ابوعلى سينا اوقضية تقتضى نسبتها اجمال الطرفين عند العصام عصمه الله تعالى والشرطية

مالاينحل فاها الى مفردين عندعمر الكاتبي او ما لايكون طرفاها مفردين عندالشيخ اوقضيـة نسبتهـا تقتضى تفصيل الطرفين عندالعصـام عصمه‌الله تعالى والقضية الحملية باعتبار الرابطة اماثلاثية واماثنائية فالثلاثية مايذكر فيه الرابطة كقولنا زيد هوعالم والثنانية مايحذف فيها الرابطة كقولنا زيدعالم * والقضية باعتبار النسبة اماموجبة واماسالبة فالموجبة ماكان الحكم فيها بالايقاع والسالبةماكان الحكم فيها بالانتزاع*والقضية الحملية باعتبار العدوا والتحصيل اما معدولة واماتحصالة والمعدولة اما معدولة الموضـوع واماامعدولة المحمول واماامعدولة الطرفين فالمعدولة الموضوع مايكون‌اداة السلب‌جزأ من‌الموضوع فيها كقولنـا اللاحى جمـاد والمعدولة المحمـول. مايكون اداة السلب جزأ من‌المحمول فيهـا كقولنا الجماد لاعالم والمعدولة الطرفين مايكون اداة السلب جزأ من‌المحمول فيها كقولنـا اللاحى لاعالم والمحصالة مالم يكن اداة السلب جزآ من‌الموضـوع والمحمول وهى اماموجبة محصالة انلم توجد فيهـا اداة السلب كقولنا كل انسـان حيـوان واما سالبة محصـالة انكان اداة السلب جزأ من‌النسبة التى هى بين المحكوم عليه وبين‌المحكوم‌به والسـالبة المحصالة تسمى سـالبة بسيطة كقولنا لاشئ من‌الانسان بحجر * والحملية باعتبـار الموضـوع اماشخصية واما محصورة مسورة واماامهملة واماطبيعية فالشخصية ماكان‌موضوعها شخصامعينا كقولنا زيدكاتب وزيدليس بكاتب * والمحصورة المسورة مابين فيها كمية الافراد كلااوبعضـا والمحصورة المسورة اربعة انواع فالاولى موجبة كلية وهى قضية حكم‌فيها على‌كل الافراد بالايقـاع والثانيـة سـالبة كلية وهى قضيـة حكم فيهـا على كل الافراد بالانتزاع والثـالثـة موجبة جزئيـة وهى قضية حكم فيها على بعض الافراد بالايقـاع والرابعة سالبة جزئيـة وهى قضيـة حكم فيها على بعض‌الافراد بالانتزاع والمهمـالة مالم يبـين فيهـا كمية الافراد وصلحت القضـية للكلية والجزئيـة كقولنـا الانسان فى‌خسر والانسان ليس فى‌خسر * والطبيعية ماكان الحكم فيهـا على طبيعة الموضوع كقولنا الحيوان جنس والانسـان نوع * والانسان اما من يتجاوز سـنه الاربعين وهو شيخ سنا واما من يعمل عملا صـالحا ويكون عابدا وزاهدا وهو شيخ عملا واما من يجمع العلوم النقلية والعقلية

مثل ابن الحاجب وهو شيخ علما واما غير هذه الثلثة فهو ليس بشيخ اصلا والمص شيخ سنا وعلما وعملا رحمه الله تعالى لان هذه الثلثة مجتمعة فيه على ماروى * وسن الانسان اما سن النمو وهو سن من تولد من امه حتى يبلغ الى الثلثين واما سن الوقف وهو سن من متجاوز عن الثلثين حتى يبلغ الى الاربعين * واما سن الانحطاط الخفي وهو سن من تجاوز عن الاربعين حتى يبلغ الى ستين واما سن الانحطاط الجلي وهو سن من تجاوز من الستين الى آخر عمره طول الله تعالى عمر اهل التوحيد بالتعيش المزيد ﴿ الامام ﴾ وهو من يقتدى به فحينئذ لفظ الامام بمعنى المأموم به والمقتدى به لان الامام مصدر ام وهو المصدر بمعنى المفعول ههنا بطريق ذكر المتعلق بكسر اللام وارادة المتعلق بفتح اللام او بذكر الشرط وارادة الشروط او بذكر الجزء وارادة الكل لان المصدر من قبيل مجرد الحدث واسم المفعول من قبيل الذات مع الحدث فحينئذ المصدر من قبيل الجزء واسم المفعول من قبيل الكل والجزء شرط الكل فيكون العلاقة ههنا شرطية ومشروطية وهو الانسب وكذا الحال في المصدر بمعنى الفاعل * اعلم ان للمصدر سبعة معان الاول هو المعنى المصدري وهو احداث الفعل مثل احداث الضرب وايجاده والثاني هو المصدر المبني للفاعل وهو الكون فاعلا مثل الكون ضاربا والثالث هو المصدر المبني للمفعول وهو الكون مفعولا مثل الكون مضروبا والرابع هو الحاصل بالمصدر المبني للفاعل وهو الكون فاعلية مثل الكون ضاربية والخامس هو الحاصل بالمصدر المبني للمفعول وهو الكون مفعولية مثل الكون مضروبية والسادس هو المصدر بمعنى الفاعل مثل كون الضرب بمعنى الضارب والسابع هو المصدر بمعنى المفعول مثل كون الضرب بمعنى المضروب وكل واجد من المعنى السادس والسابع مجاز لغوي بعلاقة الشرطية والمشروطية كما عرفت والخمسة الاول حقيقة لغوية في التحقيق فاحفظ هذه التقريرات اللائقة الى الاعتدال فان الخروج عنه يورث عليك الملال فلا تلتفت الى القيل والقال ﴿ العلامة ﴾ وهو صفة كاشفة للشيخ لان العلامة تطلق على من يجمع بين العلوم العقلية والنقلية والتاء للفرق بين الخالق والمخلوق فان

لفظ العلام مجرداعن التاء يطلق على البارى تعالى مثل علام الغيوب وبالتاء يطلق على غيره تعالى ﴿ افضل المتاخرين ﴾ وهو صفة مادحة للشيخ والمتاخرون هم الامام ابونصر الفارابى والشيخ الرئيس ابوعلى بن سينا والشيخ شهاب الدين السهروردى ومن بعدهم امثالهم من الميزانيين والمتقدمون ارسطو جالينوس سقراط بقراط بطلميوس افلاطون ﴿ قدوة الحكماء وهى صفة مادحة تفيد المبالغة فى المدح فافهم ولفظ القدوة هو المصدر بمعنى المفعول فيكون بمعنى المتقدى به والحكماء جمع الحكيم والحكيم يطلق فى العرف على من تغول بالعلم باحوال اعيان الموجودات فان الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات على ماهى عليه بقدر الطاقة البشرية وهى اما حكمة عمليه واما حكمة نظرية والحكمة العملية هى الافعال والاحوال التى وجودها بقدرتنا واختيارنا من حيث انها تؤدى الى صلاح المعاش والمعاد والحكمة النظرية هى الافعال والاحوال التى وجودها لايكون بقدرتنا واختيارنا والحكمة العملية ثلاثة اقسام الاول تهذيب الاخلاق وهو علم شخص معين بانفراده لمصالحه الخيرية والثانى تدبير المنزل وهو علم لمصالح جماعة متشاركة فى المنزل والثالث سياسة المدينة وهو علم المصالح جماعة متشاركة فى المدينة والشريعة النبوية قضت الوطر من اقسام الحكمة العملية والحكمة النظرية ايضا ثلثة اقسام الاول حكمة الهية وهى مالايتوقف الى المادة فى وجودها الخارجى والتعقلى والثانى حكمة رياضية وهى مايتوقف الى المادة فى والوجود الخارجى دون التعقلى كالدوائر الموهومة فى الكرة والثالث حكمة طبيعية وهى مايتوقف المادة فى الوجود التعقلى والخارجى والحكمة والنظرية اسم للحكمة الموهة وكل من تغول بالحكمة الموهة يقال له الحكيم عرفا ﴿ الراسخين ﴾ اى الذين اركز قواعد الفنون فى وجدانهم واستقر مسائل العلوم فى افكارهم لكثرة توغلهم بالمذاكرات والمطالعات كما قال بعض فحول المفسرين فى تفسير قوله تعالى والراسخون فى العلم اى المذاكرون عوائد الفنون والمحافظون فوائد العلوم ﴿ اثير الدين ﴾ وهو مخلص الشيخ فان اسمه مفضل ابن عمر كما قال حسين الميبدى فى شرح هداية الحكمه وبحسب التركيب عطف البيان لانه جئ

لايضاح متبوعه (الابهرى) اى منسوب الى الابهر وهو اسم البلدة التى تولد الشيخ فيها (طيب الله) حاله فى (ثراه) اى فى قبره وقوله طيب بمعنى ليطيب بطريق ان يشبه النسبة الانشائية بالنسبة الاخبارية فى مطلق النسبة وفى التفاوت وبطريق ان يدعى دخول النسبة الانشائية فى جنس النسبة الاخبارية وان يستعار النسبة الاخبارية للنسبة الانشائية فافهم وانما عبر عن النسبة الانشائية بالنسبة الاخبارية فقال طيب الله ثراه ولم يقل ليطيب الله ثراه احترازا عن العبث لان صورة الامر الى الله تعالى غير لائق بل عبث فاذا عبر عن الامر الغائب بلفظ الماضى وكذا الحال فى قوله (وجعل) اى الله تعالى (الجنة مثواه) اى مسكن الشيخ (بحمد الله) وهو مقول قوله قال الشيخ آه وقوله نحمد مركب تام حبرى بمعنى مايصح السكوت عليه وباعتبار الطرفين حملية موضوعها ضمير مستتر تحت نحمد وهو كلمة نحن ومحمولها كلمة نحمد وباعتبار الموضوع مهملة بمعنى مالم يبين فيها كمية الافراد وصاحت القضية للكلية والجزئية لان موضوعها وهو ضمير نحن كلى لم يبين كمية افراده بل اهمل عن السور فى هذه الحملية فظهر ان قضية نحمد مهملة موجبة ومعنى لفظة الله هو اسم للذات المستجمع لجميع الصفات (على توفيقه) والتوفيق فى اللغة جعل الاسباب موافقة نحو المسببات * وعند اهل الشرع ان التوفيق هو خلق القدرة على الطاعة فينا وهو المحمود عليه ههنا وتصوير قياس الحملة تحصل بطريق ان يقال الله مستحق للحمد لان الله من خلق القدرة على الطاعة فينا وكل من خلق القدرة على الطاعة فينا فهو مستحق للحمد فينتج الله مستحق للحمد او يقال الله مستحق للحمد لان الله من جعل الاسباب موافقة نحو المسبباب وكل من جعل الاسباب موافقة نحو المسببات فهو مستحق للحمد فينتج الله مستحق للحمد والقياسان المذكوران من الضرب الاول من الشكل الاول لان صغراها شخصيتان موجبتان مع ان الشخصية الموجبة فى قوة الموجبة الكلية بل مؤلة بالموجبة الكلية وكبراها موجبتان كليتان والضرب الاول من الشكل الاول مركب من الصغرى الموجبة الكلية والكبرى الموجبة الكلية فظهر ان القياسين المذكورين من الضرب الاول من الشكل الاول وقس عليهما امثالهما فى موارد الاستعمال (ونسئله) اى

منه تعالى ﴿ هداية طريقه ﴾ اى نطلب منه تعالى الوصول الى مايوصل الى المطلوب وهو تهذيب الاخلاق الموصل الى رضاء الله تعالى فانه شبه بالسبيل فى الايصال الى المط فاستعير لفظ الطريق الموضوع للسبيل لتهذيب الاخلاق الموصل الى رضاءالله تعالى وذلك لان الهداية عبارة عن وجدان مايوصل الى المط والضلالة ضدها فانها فقدان مايوصل الى المط وقوله نسئله جملة فعلية معطوفه على قوله نحمدو باعتبار الموضوع حملية مهملة موجبة مثل قوله نحمد وتقرير القياس يحصل بطريق ان يقال الله تعالى مسؤل منه لان الله تعالى من يهدى الى مايوصل الى المطلوب وكل من يهدى الى مايوصل الى المطلوب مسؤل منه فينتج الله تعالى مسؤل منه فى جميع الامور ﴿ ونصلى على محمد ﴾ ولفظ محمد علم للنبى عليه السلام والعلم ماتشخص معناه ﴿ وعلى عترته ﴾ اى وعلى اله واصحابه واتباعه ﴿ اجمعين ﴾ وهو تأكيد معنوى للعترة وقوله نصلى جملة فعلية معطوفة على قوله نسئله اونحمد وباعتبار الموضوع ايضا قضية حملية مهملة موجبة فان قلت ان كل واحد من قوله نصلى ونسئل انشاء وان كان كل واحد منهما خبرا لفظا فلايكون القولان المذكوران قضيتين لان القضية مركب تام خبرى يحتمل الصدق والكذب وانشاء لايحتمل الصدق والكذب وان كان مركبا تاما فظهر ان جملة نصلى ونسئله ليستا بقضيتين قلت ان كل واحد من قوله نصلى ونسئله خبران لفظا وحقيقة وان تضمنا معنى الانشاء فيكونان قضيتين باعتبار خبريتهما وان لم يكونا قضيتين باعتبار تضمنهما معنى الانشاء فافهم تصوير قياس الصلولة هكذا التصلية على النبى عليه السلام واجبة لان التصلية على النبى عليه السلام مأمور الشارع بقوله تعالى ياايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ومأمور الشارع بهذه الآية واجب فينتج التصلية على النبى عليه السلام واجبة اويقال فى تصوير القياس النبى عليه السلام مستحق للتعظيم بالتصلية لان النبى عليه السلام من ارسله الله تعالى رحمة للعالمين وكل من ارسله الله تعالى رحمة للعالمين فهو مستحق للتعظيم بالتطلية فينتج النبى عليه السلام مستحق للتعظيم بالتصلية ﴿ امابعد فهذه رسالة ﴾ كلمة بعد مبنى عارض غير لازم بمعنى ماينفك

عن البناء لان المبنى ماكان حركته وسكونه لابعامل وهو اما المبنى الاصل وهو اربعة الاول هو الحرف والثانى هو الماضى والثالث هو الامر بغير اللام والرابع هو الجملة والمبنى العارض هو ماناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب وهوعلى قسمين فالأول مبنى عارض لازم وهومالاينفك عن البناء مثل المضمرات واسماء الاشارات والثانى عارض غير لازم وهو ماينفك عن البناء مثل كلة بعد ههنا فانها مبنية على الضم جبرا للنقصان لانها مقطوعة عن الاضافة ههنا مع ان استعمالها انما هو بالاضافة لكونها من الاسماء اللازمة الاضافة فظهر ان كلة بعد ههنا مبنى عارض غير لازم فافهم وكلة اما لتفصيل المجمل الذهنى ههنا عند البعض مع التأكيد وقائم مقام اما لتضمنها معنى الشرط وانما جاء الفاء فى جواب اما للاشارة الى الامور الذهنية وهى الالفاظ والرسالة هى العبارات المشتملة على القواعد العلمية على سبيل لااختصار كماقال الشيخ مصطفى رحمه الله تعالى فى نتايج لافكار فحينئذ قوله هذه وهو موضوع القضية ههنا عبارة عن الالفاظ الذهنية ومحمول هذه القضية وهو قوله رسالة عبارة عن الالفاظ الحاضرة المدلولة بالنقوش المكتوبة فى الاوراق فيكون الحمل مفيدا بين المحمول والموضوع فانهما متغايران بالاعتبار وان كانا متحدين بالذات فان التغاير الاعتبارى بين الموضوع والمحمول ذهنا والاتحاد خارجا يكفى فى افادة المحل فتوجه الى حقيقة الحال فلا تلتفت الى القيل والقال ومجموع قوله اما بعد فهذه رسالة مركب تام خبرى بمعنى مايصح السكوت عليه ويحتمل الصدق والكذب بل من مبادى التصديقات وباعتبار اما شرطية بمعنى مالاينحل طرفاها الى مفردين ومتصلة بمعنى التى يحكم فيها بصدق قضية اولا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى واتفاقية لعدم وجود العلاقة المشعور بها ابين المقدم والتالى لكن ندعى علية المقدم الى التالى لقصد المبالغة فى التالى فيكون هذه القضية لزومية ادعاعية واتفاقة عامة وقال العصام رحمه الله تعالى فى حاشية التصديقات ان استعمال الاتفاقية العامة فى القياسات الخلفية فى القياسات الحقية والقياسات العكسية بل فى القياسات الافتراضية جائز كما يجوز استعمالها فى محاورات اللغات لقصد المبالغة فى وقوع التالى ومن هذا القبيل كلة اما الواقعة فى اوائل الكتب انتهى كلامه وباعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع هذه القضية الشرطية المتصلة محصورة مسورة

موجبة كلية التضمن كلما اما معنى مهما سور الموجبة الكلية فى الشرطية المتصلة فحينئذ هذه القضية باعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع شرطية متصلة لزومية ادعائية موجبة كلية وان كانت اتفاقية حقيقة وتصويرها هكذا مهما وجد شئ فى الدنيا بعد الفراغ عن البسملة والحمدلة والصلوة فاقول هذه رسالة فيكون كلما بعد على هذا التصوير معمول الشرط وظرفه وهو اولى من كونها معمول الجزاء وهى موضوعة للمكان الانقطاعى فى الاصل شبه الزمان الانقطاعى بالمكان الانقطاعى فى مطلق الانقطاع والتفاوت واستعيرت كلما بعد الموضوعة للمكان الانقطاعى فى الزمان الانقطاعى ههنا فافهم اعلم ان الشرطية لايخل طرفاها الى مفردين عند عمر الكاتبى وما لايكون طرفاها مفردين عندالشيخ اوقضيه تقتضى نسبتها تفصيل الطرفين عند العصام رحمه الله وهى اما متصلة وهى التى يحكم فيها بصدق قضية اولا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى واما منفصلة وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين القضيتين فى الصدق والكذب معا او فى احدهما فقط اوبنفيه والمتصلة اما اتفاقية فالزومية هى التى صدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك والعلاقة مابه يستصحب احد الشيئين للآخر كما قال القطب كالعلية والتضايف وانواع العلية ثلثة الاول ان يكون المقدم علة للتالى كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثانى ان يكون التالى علة للمقدم كقولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة والثالث ان يكون المقدم والتالى معلولى علة واحدة كقولنا كلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة فان وجود النهار مع ضياء الارض معلولان لطلوع الشمس ومثال التضايف قولنا كلما كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه لان ابوة زيد وبنوة عمرو متضايفان والاتفاقية هى التى صدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم لالعلاقة بينهما بل بمجرد التوافق كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والمنفصلة هى اما منفصلة حقيقية واما مانعة الجمع فقط واما مانعة الخلو فقط فالمنفصلة الحقيقية مايكون التنافى او نفيه فيه فى الصدق والكذب معا كقولنا العدد اما زوج او فرد ومانعة الجمع فقط مايكون التنافى او نفيه فيه فى الصدق فقط كقولنا هذا الشبح اما شجر او حجر ومانعة الخلو فقط

مايكون التنافى اونفيه فيه فى الكذب فقط كقولنا هذا الشيخ امالاحجر واما لاشجر والمنفصلة عنادية اواتفاقية فالعنادية مايكون التنافى فيها لذاتى الجزئين والاتفاقية مايكون التنافى فيها بمجرد توافق الجزئين والشرطية باعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان ثلثة شخصية ومحصورة مسورة ومهملة ولايوجد للشرطية طبيعية فالشخصية للشرطية ماكان الحكم فيها على وضع معين وزمان معين كقولنا ان جئتنى اليوم راكبا فاكرمتك والمحصورة المسورة لها مابين فيها فيها كمية الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان كلا اوبعضا والمهملة لها مالم يبين فيها كمية الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان كلا او بعضا وان قال البعض كلية الشرطية ان يكون التالى لازما اومعاندا للمقدم على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع واللازمان وجزئية الشرطية ان يكون التالى لازما اومعاندا للمقدم على بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان والمخصوصة للشرطية ان يكون التالى لازما اومعاندا للمقدم على وضع معين وزمان معين والمحصورة المسورة من الشرطية ايضا اربعة موجبة كلية وسالبة كلية وموجبة جزئية وسالبة جزئية فالموجبة الكلية منها قضية حكم فيها على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان بالايقاع والسالبة الكلية منها قضية حكم فيها على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان بالانتزاع والموجبة الجزئية منها منها قضية حكم فيها على بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان بالايقاع والسالبة الجزئية منها قضية حكم فيها على بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان بالانتزاع * وسور الشرطية هو اللفظ الدال على كمية الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان وسور الحملية هواللفظ الدال على كمية افراد الموضوع وسور المتصلة الموجبة الكلية كلما ومهما ومتى وسور المنفصلة الموجبة الكلية كلما دائما وسور السالبة الكلية هو ليس البتة فى المتصلة والمنفصلة معا وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لايكون وليس كلما وليس مهما وليس متى فى المتصلة وليس دائما فى المنفصلة وان ذكر فى المتصلة كلما ان وازاولو فيكون المتصلة مهملة واذا ذكر فى المنفصلة كلما اما واوبدون السور فيكون المنفصلة مهملة وسور الموجبة الكلية الحملية هوكلما كل وقاطبة وطر اولام

الاستغراق وكون الاضافة للاستغراق وسور السالبة الكلية الحملية لفظ لاشئ ولا واحد ولا اصلا ولاقطعا ولامطلقا ولاشك ولامحالة وامثالها وسور الموجبة الحملية هو كلمة بعض وواحد وكلمة قد الداخلة على المضارع المفيدة للتقليل الذى هو بمعنى البعض وكلمة من البعضية وامثالها وسور السالبة الجزئية الحملية ليس بعض وبعض ليس وليس كل وليس اصلا وامثالها وليس كل يدل على رفع الايجاب الكلى بالمطابقة وعلى السلب الجزئى بالالتزام فان رفع الايجاب الكلى عبارة عن الايجاب للبعض والسلب عن البعض والايجاب للبعض موجبة جزئية والسلب عن البعض سالبة جزئية فح يكون السلب الجزئى لازما لرفع الايجاب الكلى الذى هو معنى مطابقى للفظ ليس كل فيكون ليس كل سور السالبة الجزئية التزاما ولفظ السور فى الاصل بمعنى قلعة البلد فشبه الالفاظ المذكورة من لفظ كل ومن لاشئ وكلما ومهما ومتى وغيرها الى القلعة فى الحصر والاحاطة ونقل لفظ السور من قلعة البلد الى الالفاظ المذكورة فح يكون اطلاق لفظ السور على هذه الالفاظ من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به فاعتبر حقيقة الحال ولاتلتفت الى القيل والقال مولفة اوكائنة ﴿ فى المنطق ﴾ ظرف لغو اوظرف مستقر صفة للرسالة والمنطق باعتبار غايته هو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر وباعتبار موضوعه هو علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية من حيث الايصال الى المجهولات وانما سمى علم الميزان منطقا لانه يورث القدرة الى النطق ﴿ اوردنا فيها ﴾ صفة بعد صفة للرسالة اى ذكرنا فى هذه الرسالة ﴿ ما ﴾ اى القواعد المنطقية والمسائل الميزانية التى ﴿ يجب ﴾ بالوجوب الاستحسانى فان الوجوب ثلثة وجوب شرعى ووجوب عقلى ووجوب استحسانى فالاول مايكون تاركه مستحقا للعقاب والثانى هو امتناع الانفكاك كما قال الكلنبوى فى حاشية الجلال والثالث مايكون تركه قبيحا والوجوب ههنا بالمعنى الثالث فان تحصيل القواعد المنطقية وكسب المسائل الميزانية واجب بالوجوب الاستحسانى لكون القواعد الميزانية آلة الى سائر العلوم فلذا قال الامام الغزالى عليه رحمة البارى من لامنطق له فلا اعتماد لعلمه ولاشك فى كون

تحصيل المنطق فرضا كفاية وانما الشك فى كون تحصيل علم المنطق فرضا عينا انتهى كلامه (استحضارها) اى حفظ القواعد المنطقية والمسائل الميزانية (لمن يبتدئ فى شئ) والشئ مايصح ان يعلم ويخبر عنه وهوههنا عبارة عن العلم بقرينة قوله من العلوم ويورد هذا السؤال الى بعض الطلبة ويقبل الجواب هكذا (من العلوم) اى علم كان من غير المنطق ٢ والعلم حصول صورة الشئ فى العقل عند الميزانيين (مستعينا بالله تعالى) لفظ الله اسم للذات المستجمع لجميع الصفات (انه مفيض الخير والجود) يعنى الله تعالى مستعان منه لان الله تعالى مفيض الخير والجود ومفيض الخير والجود مستعان منه فينتج من الشكل الاول ومن الضرب الاول قولنا الله تعالى مستعان منه وقوله مستعينا بالله حال من فاعل اوردنا وهو لرد المعتزلة والحال مايبين هيئة الفاعل او المفعول به لفظا اومعنى وهى سبعة انواع الاول حال دائمة كما فيما نحن فيه والثانى حال منتقلة والثالث حال متواطئة والرابع حال مؤكدة والخامس حال مترادفة والسادس حال متداخلة والسابع حال مقدرة كقول المولى لعبده ادالى الفا وانت حر قال شارح منار ابن ملك حاصل هذا القول اديا عبدى الى الف درهم حال كونك مقدر الحر وقوله وانت حر حال مقدرة من ضمير المخاطب تحت قوله ادلان كمال الانقطاع بين الانشاء والاخبار مانع عن عطف قوله وانت حر على قوله ادفان قوله وانت حر اخبار وقوله ادانشاء ولا يجوز عطف الاخبار على الانشاء لعدم الجامع بينهما فظهر كون هذا القول حالا مقدرة وحرية العبد معلقة الى الاداء انتهى كلامه والخير ماينتفع به والجود اعطاء الله تعالى نعمه الالهية الى عباده والمفيض مسيل الماء فشبه كل واحد من الخير والجود بقطرات الامطار فى الكثرة وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة مكنية واثبات المفيض واضافته الى الخير والجود استعارة تخييلية عند الخطيب * اعلم ان للمنطق طرفين الاول تصورات والثانى تصديقات وموضوع طرف التصورات هو المعلومات التصورية ٣ وموضوع طرف التصديقات هو المعلومات التصديقية التى هى عبارة عن القياس وانواعه من الاقترانى والاستثنائى ومن الصناعات الخمس ومبادى التصورات هى الكليات

٢ والمنطق آلة لغيره وعلم لنفسه فلا يلزم ان يكون المنطق آلة لنفسه على ماقال البعض (منه)

٣ والمعلومات التصورية عبارة عن القول الشارح وانواعها الاربعة من الحد التام والناقص ومن الرسم التام والناقص (منه)

الخمس من الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام ومقاصد التصورات هى القول الشارح وانواعها الاربعة من الحد التام والحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص ومبادى التصديقات هى القضايا واحكامها من التناقض والعكس المستوى وعكس النقيض وتلازم الشرطيات ومقاصد التصديقات هى القياس وانواعها باعتبار الصورة والمادة من الاقترانى والاستثنائى ومن الصناعات الخمس فوضع المصنف رحمه الله تعالى فى هذه الرسالة تسعة ابواب الباب الاول منها دوال (ايساغوجى) اى الكليات الخمس وهى جنس نوع وفصل وخاصة وعرض عام وانما قدر المضاف الذى هو لفظ الدوال لتصحيح الحمل بين المبتدأ والخبر فان المبتدأ ههنا هو الباب الاول الذى هو عبارة عن الالفاظ التى وقعت حصة معينة نوعية وجزأ معينا نوعيا من الرسالة وخبره لفظ ايساغوجى وهو عبارة عن المعانى التى هى الكليات الخمس كما هو المختار من بين الاحتمالات السبعة والالفاظ جمع لفظ وهو صوت من شانه ان يصدر من الفم معتمدا على المخرج والمعنى ما يقصد بشئ او صورة ذهنية من حيث وضع بازائها الالفاظ وهما متباينان بحسب الحمل فلا يوجد بينهما اتحاد خارجى فيحتاج الى تصحيح الحمل بحذف المضاف فى طرف الخبر بان يقال ههنا الباب الاول دوال ايساغوجى او فى طرف المبتدء بان يقال ان مدلولات الباب الاول ايساغوجى لكن تقدير المضاف فى طرف الخبر بعد الاحتياج الى الحذف وتقديره فى طرف المبتدأ قبل الاحتياج الى الحذف وتقدير المضاف بعد الاحتياج الى الحذف اولى من تقديره قبل الاحتياج الى الحذف فتأمل اعلم ان الحمل كون المتغايرين ذهنا متحدين خارجا وهو ثلاثة الاول هو الحمل المتواطئ وهو حمل هو هو اى لايحتاج الى التأويل كقولنا زيد انسان والثانى حمل ذو وهو حمل يحتاج فى صحته الى التأويل بكلمة ذو كقولنا زيد ذو كتابة والثالث حمل اشتقاق وهو حمل يحتاج فى صحته الى التأويل بالاشتقاق كقولنا زيد كاتب وشرط صحة الحمل هو الاتحاد الخارجى بين الموضوع والمحمول بطريق ان يكون الخبر حال المبتدأ كقولنا زيد كاتب او بطريق ان يكون الخبر حال متعلق

المبتدأ كقولنا زيد ابوه كاتب ولولم يكن بينهما اتحاد خارجي لزم صحة حمل احد المتباينين على الاخر لكن اللازم باطل والملزوم مثله وشرط افادته هو التغاير الذهني بينهما لانه لولم يوجد بينهما التغاير الذهني لزم حمل الشئ على نفسه ولافائدة فيه فتأمل وقوله الباب الاول دوال ايساغوجي باعتبار الموضوع شخصية على المذهب المشهور لكون لام الباب الاول محمولا على العهد النوعي ومهملة على التحقيق لكون الباب الاول عبارة عن الالفاظ وهي من قبيل الاعراض وتشخص الاعراض تابع الا تشخص محلها ومحل الالفاظ ههنا المتلفظون بهذه الالفاظ وان قام الالفاظ بالهواء المتكيف بكيفية الصوت واهمل في هذه القضيه عن السور وعن بيان كمية المتلفظين فيكون هذه القضية مهملة على التحقيق * وقال البعض من المنطقيين ان لام العهد النوعي سور الموجبة الكلية فيكون القضية التي دخلت عليها لام العهد النوعي محصورة موجبة كلية عند ذلك البعض وقس على هذه القضية باعتبار الموضوع البواقي الاواتي من قوله الباب الثاني دوال قول الشارح والباب الثالث دوال القضايا والباب الرابع دوال القياس ولفظ ايساغوجي في الاصل ثلث كلمات يونانية الاول منها ليس بمعنى انت والثانية منها اغو بمعنى انا والثالثة منها اجي بمعنى ثمه وجمع العلماء العربية هذه الكلمات الثلثة ونقلوا من اللغة اليونانية الى اللغة العربية وجعلوا لفظ ايساغوجي علما واسما للورد الذي كان له خمسة اوراق وشبه المنطقيون الكليات الخمس الى ذلك الورد ونقلوا اسم المشبه به الى المشبه فيكون التسمية من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به ﴿ اللفظ الدال بالوضع ﴾ واللفظ صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج ومطلق الدلالة كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وهو قسمان دلالة لفظية وغير لفظية فالدلالة اللفظية مايكون الدال فيه لفظا والدلالة الغير اللفظية مالايكون الدال فيه لفظا والمراد ههنا هو الدلالة اللفظية بقرينة اللفظ في قوله اللفظ الدال بالوضع والوضع جعل اللفظ بازاء المعنى وقوله اللفظ احتراز عن الدلالة الغير اللفظية وقوله بالوضع احتراز عن الدلالة اللفظية العقلية والطبعية وانما قسم

المنطقيون الدلالة اللفظية الوضعية وهى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى للعالم بالوضع الى المطابقة والتضمن والالتزام دون غيرها لانها منضبطة ومطردة وغيرها ليس بمنضبطة ولامطردة مع ان البحث فى الفن من القاعدة المطردة ولابحث فى المنطق من القاعدة الغير المطردة فافهم ﴿يدل﴾ اى اللفظ الدال بالوضع ﴿ على تمام اما ﴾ اى على كل المعنى ومجموعه وانما قال على تمام ماليتم المقابلة الى قوله وعلى جزئه ﴿ وضع ﴾ اى اللفظ وضعا قصديا بل وضعا صريحا ﴿ له ﴾ اى لتمام المعنى ﴿ بالمطابقة ﴾ اى بطريق المطابقة فظهران تعريف المطابقة المستفاد من التقسيم ضمنا فهو دلالة اللفظ على تمام ماوضع له والوضع المعتبر فى الدلالة المطابقية فهو وضع قصدى ووضع صريحى والوضع المعتبر فى التضمن والالتزام فهو غير قصدى بل وضع ضمن فيهما ولولم يوجد فى الدلالة التضمنية والالتزامية الوضع الضمنى لم يصح تقسيم الدلالة اللفظية الى المطابقة والتضمن والالتزام لكون الموضع معتبرا فى المقسم بل يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره فتدبر ولام اللفظ للجنس عند سيد المحققين فيكون القضية طبيعية لان التقسيم عنده للماهية او للاستغراق عند التفتازانى فيكون القضية محصورة مسورة موجبة كلية على مذهب التفتازانى فان التقسيم عنده للافراد لان التقسيم عنده ضم مفهوم الاقسام المتباينة اوالمتخالفة الى افراد المقسم وعند السيد الشريف ضم مفهوم الاقسام المتباينة اوالمتخالفة الى مفهوم المقسم فيكون التقسيم عند السيد قضية حملية طبيعية مرددة المحمول ويكون التقسيم عند التفتازانى حملية محصورة مسورة موجبة كلية مرددة المحمول فتوجه الى المذهبين فاعتبر اوجههما ﴿ وعلى جزئه ﴾ اى يدل اللفظ على جزء ماوضع له والجزء مايتركب الشئ منه ومن غيره والكل مايتركب من الاجزاء ﴿بالتضمن﴾ اى بطريق التضمن ﴿ان كان﴾ اى ان وجد ﴿له جزء﴾ اى لما وضع له جزء انما قال ان كان له جزء دفعا لتوهم المعنى التضمن لمثل لنقطة بل تنبيها الى كون التضمن اخص مطلقا من المطابقة فظهران تعريف التضمن المستفاد من التقسيم ضمنا فهو دلالة اللفظ على جزء ماوضع له ان كان له جزء ﴿ وعلى مايلازمه ﴾ اى يدل اللفظ على لازم ماوضع له ﴿ فى الذهن ﴾ اى

لزوما ذهنيا والذهن قوة معدة لاكتساب التصورات والتصديقات ﴿ بالالتزام ﴾ اى بطريق الالتزام فظهر ان تعريف الالتزام المستفاد من التقسيم فهو دلالة اللفظ على مايلازمه فى الذهن وانما قيده بقوله فى الذهن تنبيها على كون اللزوم الذهنى شرطا لدلالة الالتزامية عند المنطقين ولا يكفى فيها اللزوم الخارجى اعلم ان اللزوم وهو امتناع الانفكاك اما ذهنى واما خارجى فاللزوم الذهنى كون الشئ بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره واللزوم الخارجى كون الشئ بحيث يلزم من تحقق المسمى فى الخارج تحققه فيه واللزوم الذهنى اما بين بالمعنى الاخص واما بين بالمعنى الاعم واما غير بين فاللزوم البين بالمعنى الاخص مايكون تصور الملزوم فيه كافيا فى جزم اللزوم مثل لزوم كون الاثنين ضعف الواحد لماهية الاثنين واللزوم البين بالمعنى الاعم مايكون تصور اللازم والملزوم معا فيه كافيا فى جزم الذهن باللزوم بينهما مثل لزوم الزوجية للاربعة واللزوم الغير البين مايفتقر جزم الذهن باللزوم الى وسط مثل لزوم ضياء الارض لوجود النهار بواسطة طلوع الشمس لانا اذا قلنا كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة فيكون طلوع الشمس حدا اوسط بين اللازم والملزوم بل يكون طلوع الشمس تاليا فى الصغرى ومقدما فى الكبرى فينتج القياس الحاصل من الشكل الاول ومن الصغرى المتصلة والكبرى المتصلة قولنا كلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ومثل هذا التصوير يسمى اثبات الملازمة بطريق التوسط والمعتبر فى الدلالة الالتزامية هو اللزوم الذهنى عند الميزانيين لانه مطرد واللزوم الخارجى غير مطرد والمعتبر فى فن المنطق هو المطرد والمعتبر فى الدلالة الالتزامية عند الاصوليين هو مطلق اللزوم سواء كان ذهنيا او خارجيا وثمرة الخلاف بين المزهبين ان الاصوليين يعتبرون القاعدة الاكثرية كما يعتبرون القاعده الكلية وقالوا اللاكثر حكم الكل والميزانيون لايعتبرون القاعدة الاكثرية فافهم * والدلالة اللفظية الوضعية ثلثة انواع لان الدلالة اللفظية اما دلالة اللفظ على تمام ماوضع له واما دلالة اللفظ على جزء ماوضع له ان كان له جزء واما دلالة اللفظ على مايلازمه فى الذهن ودلالة اللفظ على تمام ماوضع له فهى مطابقية ودلالة

اللفظ على جزء ماوضع له ان كان له جزء فهى تضمنية ودلالة اللفظ على مايلازمه فى الذهن فهى التزامية فينتج القياس الحاصل من الاقتران الخامس قولنا الدلالة اللفظية الوضعية اما مطابقية واما تضمنية واما التزامية وكل شئ شانه كذا ثلثة انواع فالدلالة اللفظية الوضعية ثلثة انواع وانما ذكر الواو الواصلة الكائنة للجمع المطلق مقام او الفاصلة اشارة الى ان تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى المطابقة والتضمن والالتزام من قبيل التقسيم الاعتبارى بمعنى ضم قيود متخالفة الى المقسم وليس التقسيم المذكور من قبيل التقسيم بمعنى ضم قيود متباينة الى المقسم لانه اشار بذكر الواو مقام او الى اجتماع هذه الاقسام الثلثة فى مادة واحدة فان التضمن اخص مطلقا من المطابقة عند الجمهور وان ذهب الامام فخر الدين الرازى عليه رحمة البارى الى المساوات بينهما بحسب التحقق وكذا التضمن اخص من وجه من الالتزام بحسب التحقق وان كان بين هذه الاقسام الثلثة تباين كلى بحسب المفهوم ولابد للاخص المطلق والاخص من وجه من مادة الاجتماع فاشار بذكر الواو الكائنة للجمع المطلق مقام او الفاصلة الى مادة الاجتماع وقال وعلى جزئه اه وعلى مايلازمه اه ولم يقل او على جزئه اه او على مايلازمه اه ومادة اجتماع هذه الاقسام الثلثة مثل لفظ الانسان فانها مجتمعة فيه كما سيجئ فالدلالات الثلث ﴿ كالانسان فانه ﴾ اى الانسان ﴿ يدل ٥ ﴾ اى الانسان ﴿ على ﴾ تمام ﴿ الحيوان الناطق بالمطابقة ﴾ يعنى دلالة الانسان على الحيوان الناطق مطابقة لان دلالة الانسان على الحيوان الناطق دلالة اللفظ على تمام ماوضع له ودلالة اللفظ على تمام ماوضع له مطابقة فينتج القياس الحاصل من الشكل الاول بطريق الصغرى السهلة الحصول ان دلالة الانسان على الحيوان الناطق مطابقة ﴿ وعلى احدهما ﴾ اى على الحيوان فقط او على الناطق فقط ﴿ بالتضمن ﴾ انما سميت تضمنية لان اللفظ يدل على الجزء الذى هو فى ضمن المعنى الموضوع له ﴿ وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة ﴾ اى يدل لفظ الانسان عليهما ﴿ بالالتزام ﴾ لكونهما لازمى ماوضع له لزوما ذهنيا يعنى دلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة التزامية لان دلالة الانسان ٢ على قابل العلم وصنعة الكتابة دلالة اللفظ على مايلازمه فى الذهن ودلالة اللفظ على مايلازمه

٥ وانما سميت دلالة اللفظ على تمام ماوضع له مطابقة لكون اللفظ وتمام المعنى من قبيل طابق النعل بالنعل فافهم (منه)

٢ التمثيل بقابل العلم وصنعة الكتابة مبنى على مذهب الامام فان قابل العلم وصنعة الكتابة لازم بين بالمعنى الاعم للانسان واللزوم البين بالمعنى الاخص شرط فى الدلالة الالتزامية عند الجمهور فحينئذ هذه الدلالة مبنى على مذهب الامام لان اللزوم البين بالمعنى الاعم يكفى فى الدلالة الالتزامية عنده كما سبق (منه)

فى الذهن التزامية فينتج دلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة التزامية وانما مثل المص الدلالات الثلث بلفظ الانسان اشارة الى مادة الاجتماع كما سبق ومادة افتراق المطابقة عن التضمن مثل النقطة على مافرضنا وضع النقطة لماصدقت عليه فانها فى الاصل نهاية الخط ومادة افتراق المطابقة عن الالتزام مثل لفظ الواجب الوجود فانه يدل بالمطابقة على ذات الله تعالى ولايوجد لذات الله تعالى لازم فلا التزام فيه ومادة افتراق الالتزام عن التضمن مثل لفظ النقطة لان لفظ النقطة يدل على عدم الانقسام بالالتزام ولاتضمن فيها على مافرضنا ومادة افتراق التضمن عن الالتزام فهى مبنية على الفرض يذهول الذهن فى اللفظ عن جميع لوازمه ومن اراد التفصيل فى النسبة بين الاقسام الثلث فليراجع الى شرحنا على الشمسية الموسوم بميزان الانتظام ﴿ثم اللفظ سواء كان دالا بالمطابقة اوبالتضمن اوبالالتزام لان افراد التضمن والالتزام وتركيبهما تابعان بافراد المطابقة وتركيبها كما كان التضمن والالتزام تابعين الى المطابقة وان قال البعض لايوجد الافراد والتركيب فى التضمن والالتزام وان ثبت عدم وجود الافراد والتركيب فيهما بالمغالطات العامة الورود لكن لاتلتفت الى قول هذا البعض لانه فرية بلا مرية ﴿امامفرد﴾ يعنى ان اللفظ امامفرد واما مركب لان اللفظ اما مالايراد بجزء منه الدلالة على جزء معناه واما مايراد بجزء منه الدلالة على جزء معناه وكل مالايراد منه الدلالة على جزء معناه فهو المفرد وكل مايراد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المركب فينتج القياس الحاصل من الطريق الخامس من الاقترانى ان اللفظ امامفرد واما مركب ونفرض هذه النتيجة فصغرى ونضم اليها كبرى فنقول وكل شئ شانه كذا فهو نوعان فينتج القياس الحاصل ان اللفظ نوعان وهو المطلوب والمفرد امامقابل التثنية والجمع وهومالايكون فيه علامة التثنية والجمع واما مقابل المضاف وهو ماليس بمضاف والامقابل للمركب ﴿وهو﴾ اى المفرد المقابل للمركب ﴿الذى﴾ ٣ اى اللفظ بقرينة قوله ثم اللفظ وهو جنس قريب للمفرد وقوله ﴿لايراد﴾ اه فصل قريب له وهو مايميز الشئ عما يشاركه فى الجنس القريب والجنس القريب مايكون جنسا من غير واسطة ﴿بجزء منه﴾ اى من اللفظ ﴿دلالة على جزء معناه﴾ اى على جزء معنى

٣ قوله الذى لايراد آه مركب من الجنس القريب والفصل القريب وكل مركب من الجنس القريب والفصل القريب حدتام قوله الذى لايراد آه حدتام وقوله وهو الذى لايراد بجزء منه اه قضية حملية طبيعية لان هذا القول هو عكس التعريف لكون المبتدأ معرفا والتعريف خبرا فاذا كان المعرف مبتدأ والتعريف خبرا فيكون الحكم فى القضية على المفهوم فيكون القضية الحملية طبيعية فتفطن (منه)

هذا اللفظ والقيود الخمسة منفية فى تعريف المفرد وفى تعريف المركب مثبتة الاول مايكون للفظه جزء ولايكون لمعناه جزء مثل لفظ النقطة كما سبق والثانى مالايكون للفظه جزء ويكون لمعناه جزء مثل لفظ ق علما لشخص والثالث مالايكون للفظ والمعنى جزء ولايدل جزء اللفظ على جزء المعنى مثل الانسان والرابع مايكون للفظه ولمعناه جزء ويدل جزء اللفظ على جزء المعنى لكن لايدل على المعنى المراد مثل لفظ عبد الله فان العبد يدل على العبودية ولفظة الله تدل على الوهية ولايراد المعنيان المذكوران ههنا فان لفظ عبد الله علم شخص مفرد منقولا عن المعنى الاضافى الى المعنى العلمى واذا اريد المعنى الاضافى منه فهو مركب اضافى كرامى الحجارة والخامس مايكون للفظه ولمعناه جزء ويدل جزء اللفظ على جزء المعنى المراد لكن لايكون ذلك المعنى مقصودا بل يكون المقصود من ذلك اللفظ هو المعنى العلمى مثل الحيوان الناطق علما لشخص فان الحيوان يدل على جسم تام حساس متحرك بالارادة والناطق يدل على ذات ثبت له النطق لكن هذين المعنيين ليسا بمقصودين ههنا فان المقصود من هذا اللفظ ههنا هو المعنى العلمى وقد لايكون للفظ والمعنى جزء مثل لفظ ق علما للنقطة وح يكون القيود المنفية فى المفرد ستة مع ذلك ﴿ كالانسان ﴾ يعنى الانسان مفرد لان الانسان مالايراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه وكل مالايراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه فهو مفرد فينتج القياس الحاصل بطريق الصغرى السهلة الحصول من الشكل الاول ان الانسان مفرد والتقابل بين المفرد والمؤلف هو العدم والملكة لان تعرف المفرد عدمى قابل للوجودى وتعريف المركب وجودى واذا كان العدمى قابلا للوجود بان يقال ههنا الافراد هو عدم التركيب عما من شانه التركيب فيكون التقابل هو العدم والملكة حينئذ التقابل بين المفرد والمؤلف هو العدم والملكة ﴿ واما مؤلف وهو ﴾ اى المؤلف ﴿ الذى ﴾ اللفظ الذى ﴿ لايكون ﴾ اى ذلك اللفظ ﴿ كذلك ﴾ اى لايكون ذلك اللفظ مثل المفرد يعنى ان القيود الخمسة المنفية فى المفرد فهى مثبتة فى المركب يعنى ان المؤلف مايراد بجزء منه الدلالة على هذا المعنى بقرينة المقابلة وقوله هو الذى لا يكون كذلك باعتبار الطرفين حملية اعلم ان الحملية المستعملة فى العلوم تصديقا انما يراد